

إمكانية بناء نموذج تنموي مستدام في العراق: دراسة تحليلية للفرص والتحديات

الدكتور مصطفى كاظمي الدكتور محمد بيدار

الباحثة مرام البوشري/دكتوراه اقتصاد

جامعة المصطفى العالمية كلية العلوم والمعارف قسم الاقتصاد

Gh-asaman@yahoo.com mostaafakazemi@rihu.ac.ir

maramalbushrbe@gmle.com

المستخلص

يعد النموذج التنموي الأمثل أساسياً لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وشاملة في أي دولة فهو عملية حيوية لضمان تحقيق تقدم متوازن ومستدام ويسهم في رفع جودة الحياة على المدى الطويل. ويكتسب البحث أهمية من خلال تحفيز النمو الاقتصادي وتنويع الاقتصاد وتحسين البنية التحتية فضلاً عن تعزيز التنمية الاجتماعية، وتطلق مشكلة البحث في ان العراق يواجه مشاكل وتحديات كبيرة تتمثل في تأخر التنمية الاقتصادية في البلد والاعتماد على قطاع واحد في تمويل الموازنة العامة مما يجعلها عرضة للأزمات الاقتصادية، لذلك جاءت منهجية البحث بالاعتماد على المنهج الاستقرائي كأسلوب في البحث والتحليل، اذ يعتمد على جمع البيانات والملاحظات الخاصة لاستخلاص استنتاجات عامة بهدف بناء الأنموذج التنموي الأمثل للعراق من خلال نقل تجارب دولية ناجحة وتطبيقاتها في بيئة الاقتصاد العراقي كالا اعتماد على سياسات مختلفة تتعلق بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحفيز القطاع الخاص، وتنويع قطاعات الاقتصاد. وقد توصلت النتائج الأولية للبحث إلى أن سياسة جذب الاستثمارات الأجنبية وتطوير المشروعات الصغيرة قدمت إطاراً قوياً يمكن من خلاله دعم البنية التحتية والتكنولوجية في العراق.

أولاً: المقدمة

منذ حصول الدول النامية على استقلالها السياسي وحتى اليوم شغل موضوع السياسات التنموية الاقتصادية لدى متخذي القرارات في البلدان النامية اهتماماً كبيراً، وذلك للاعتقاد السائد بان الاهتمام بهذا الموضوع من شأنه ان يحسن اوضاع الرفاه الاقتصادي ومستوى المعيشة للمجتمع، وتعمل السياسات الاقتصادية على مواجهة الازمات واحداث التقارب والالتقاء كأساس للحلول الاقتصادية في القطاعات الاقتصادية بشكل عام، وهو الأمر الذي قد بدأ بالفعل الى إيجاد حلول اقتصادية تسهم في التخفيف من حدة الازمات، لذلك يعد بناء انموذج مفتاح النجاح نحو المستقبل وتحقيق الأهداف في المجتمعات والدول على اختلاف نظمها السياسية، ومواجهة المشكلات والتحديات التي تعترضها نحو الوصول إلى أفضل مستوى تنموي مهما اختلفت في تقدمها أو تخلفها.

مشكلة البحث

تتعلق مشكلة البحث من ان النفط العراقي يشكل الجزء الأكبر من إيرادات الدولة والصادرات، وهذا الاعتماد المفرط لم يسهم في احداث التنوع الاقتصادي بل حد من ايجاد فرص لخلق وظائف مستدامة في قطاعات غير نفطية، مما أدى الى ظهور مجموعة من التحديات البنوية التي تعرقل مسار التنمية المستدامة.

فرضية البحث

تتعلق فرضية البحث من ان نقل تجارب الدول الناجحة في التنمية الاقتصادية يمكن ان تسهم في احداث تغيرات في البنية الاقتصادية والهيكلة الاقتصادية للعراق، فضلاً عن بناء أطر عمل محلية مستوحاة من النماذج العالمية تقوم على التعاون بين المؤسسات المحلية والدولية لتبادل المعرفة والتجارب (الاستثمار الاجنبي)، وتعزيز القدرات المحلية من خلال التدريب والتعليم، لتمكين الخبراء المحليين من تطوير وتطبيق النماذج

الاقتصادية بشكل مستقل وتتاسب مع الخصوصيات العراقية لتعديل السياسات والخطط الاستراتيجية مع الاحتياجات المحلية، فضلا عن تطوير سياسات مرنة تسمح بالتكيف مع التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية والسياسية المحلية، بهدف بناء انموذج تنموي قادرة على مواجهة الازمات الاقتصادية.

ثانيا: الانموذج التنموي: المفهوم والاليات

قبل البدء في سرد مفهوم الانموذج التنموي لابد من التطرق الى مفهوم التنمية الاقتصادية بوصفها الأساس الذي يشق منه الانموذج التنموي، لذلك تعد تشير التنمية الاقتصادية الى العملية التي يمكن من خلالها تحقيق التغييرات الإيجابية والمستدامة والزيادة المستمرة في دخل الفرد الحقيقي في الدولة على مدى فترة زمنية معينة، وتعمل في نفس الوقت على اجراء عمليات التحول السريع للدول في تغيير البنية الهيكلية للمجتمع باعادة المختلفة لتوفير حياة كريمة لجميع افراد المجتمع والمرتبطة بزيادة القدرة الانتاجية للاقتصاد القومي من خلال التغيرات الهيكلية العميقة في مكونات البناء الاقتصادي من اجل تهيئة الجهاز الانتاجي في المجتمع ليكون اكثر فاعلية وكفاءة^(١) ان الحقيقة التي وصل اليها الفكر التنموي ان التنمية مفهوم معقد تتشابه فيه جوانب وعلاقات متعددة وهي تتضمن احداث تغييرات جذرية في الهياكل المؤسسية والاجتماعية والإدارية وحتى العادات والمعتقدات، وبالتالي فان تحقيق النمو الاقتصادي لا يعني بالضرورة ان هذا البلد قد حقق تنمية اقتصادية، اذ يمكن ان يحدث هذا النمو دون ان ترافقه تغييرات هيكلية في الاقتصاد^(٢). كما ان من الممكن ان يتحقق نمو اقتصادي سريع، بينما يحدث تباطؤ في عملية التنمية وذلك لعدم إتمام التحولات الجوهرية التي تواكب عملية التنمية او تسبقها في المجالات التكنولوجية والاجتماعية والمؤسسية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي تعمل على انطلاق الطاقات البشرية والقدرات الإبداعية للناس وتساعد على ان يكتسب المجتمع قدرات جديدة علمية وتكنولوجية وإدارية تمكنه من مواصلة التقدم على كل الجهات، كما ان من الممكن ان يحدث نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية عندما ينشأ عدم توازن بين تطور الاقتصاد واحتياجات المجتمع ممثلا في تزايد الاختلالات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية^(٣) وبعد التعرف على مفهوم التنمية الاقتصادية وهم التطورات التي لحقت به سوف نقوم بتفصيل مفهوم الانموذج التنموي الذي يعني خطة أو استراتيجية متكاملة تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلد ما حيث يشمل هذا الانموذج سياسات وبرامج تركز على مختلف القطاعات مثل التعليم، تنمية الموارد البشرية، الصناعة، الزراعة، الحوكمة، جذب الاستثمار الاجنبي وغيرها، بهدف تحسين مستوى معيشة السكان وتعزيز النمو الاقتصادي ويتم تصميم هذه النماذج بناءً على خصوصيات كل بلد، معتمدة على موارده، احتياجاته، وتحدياته الخاصة، فهو يتطلب دراسة معمقة للعديد من هذه العوامل والتحديات وفي الغالب يركز على الجوانب الرئيسية للاقتصاد والمتمثلة بتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتوزيع عادل للثروات بين أفراد المجتمع، فضلا عن تحسين البنية التحتية، تطوير التعليم والصحة، وتعزيز الصناعات التحويلية وتنويعها، كما ان هذه الجوانب الرئيسية من الانموذج التنموي يمكن تحقيقها من خلال الاستفادة من التجارب التنموية الناجحة في الدول المتقدمة والدول التي تتشابه في اقتصادها مع اقتصاد البلد المضيف بشرط أن تكون النماذج التنموية قابلة للتكيف والتعديل بناءً على التغيرات في الظروف الداخلية والخارجية، إضافة الى ذلك فان نقل النموذج التنموي من دولة إلى أخرى أو من سياق إلى آخر يتطلب دراسة دقيقة وتخطيطاً محكماً للتأكد من أن النموذج المتبنى يتناسب مع البيئة الجديدة وظروفها الخاصة. هناك عدة متطلبات أساسية لهذه العملية:

١. التحليل الشامل: يجب إجراء تحليل معمق لكلا النموذجين المصدر والمستهدف لفهم المكونات الأساسية لكل منهما. يتضمن ذلك فهم البيئة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والسياسية التي نجح فيها النموذج الأصلي.
 ٢. التكيف والتعديل: من المهم تعديل النموذج ليناسب الاحتياجات والظروف المحلية للدولة المستهدفة. قد تشمل هذه التعديلات تغييرات في السياسات، الأساليب، أو حتى الأهداف النهائية.
 ٣. بناء القدرات: نقل النموذج يتطلب تطوير قدرات الدولة المستهدفة، بما في ذلك تعزيز المؤسسات، تدريب العاملين، وتحسين البنية التحتية.
 ٤. التمويل: توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ التغييرات، وهو ما يمكن أن يشمل الدعم الدولي، الاستثمارات الأجنبية، أو الموارد المحلية.
 ٥. الشراكات: إقامة شراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، لضمان تنفيذ النموذج بشكل فعال ومستدام.
- ويتضح مما سبق ان الانموذج التنموي الأمثل هو إطار نظري واستراتيجي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في دولة أو منطقة معينة ويعتمد هذا النموذج على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وتحسين نوعية الحياة وتقليل الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية باستخدام مجموعة من السياسات والمبادرات التي تشمل الاستثمار في التعليم لضمان تنمية رأس المال البشري وتطوير البنية التحتية لدعم النشاط الاقتصادي وتسهيل التجارة وتشجيع الابتكار والتكنولوجيا لتعزيز الإنتاجية والتنافسية.

في مطلع الألفية الجديدة شهد العراق تحولاً كبيراً عقب الأحداث السياسية والاجتماعية، خاصة بعد عام ٢٠٠٣ ترافق هذا التحول مع جهود مكثفة لتحقيق التنمية الشاملة من خلال التخطيط التنموي، الا ان الأحداث السياسية والاقتصادية اثرت في مسار التنمية وعلى تطوره الاقتصادي والاجتماعي، اذ أصبح اقتصادا احادي الجانب يعتمد على الربيع النفطي. حيث تشير الدراسات الاقتصادية الى ان بنية الاقتصاد العراقي تتمحور وبشكل كبير حول إنتاج النفط الخام وتصديره. ويشكل اسهام القطاع النفطي جزءاً كبيراً من الناتج المحلي الإجمالي والنسبة الأعظم من الإنفاق الحكومي، لذا فإن أي أزمة سلبية تواجه أسعار النفط الخام، تتعكس بصورة مباشرة على الإنفاق الحكومي، ويتم الضعف في تمويل الموازنة العامة، وعلى الاحتياطات الأجنبية وبالتالي تحد من قدرة السلطة النقدية على الدفاع عن سعر الصرف^(٤). لقد تركت هذه التحديات أثراً على مجمل مؤشرات التنمية الاقتصادية، ويرجع ذلك لعدم وجود استراتيجية واضحة للتنمية الاقتصادية في أغلب مراحل تطوره، الأمر الذي أدى إلى اتساع فجوة التنمية الاقتصادية بينه وبين الدول الاقليمية المجاورة. ومن أجل الإحاطة بالواقع التنموي في العراق فقد تم طرح جملة من المؤشرات التي تشير الى واقع الاقتصاد العراقي وهي كالآتي:

١. الناتج المحلي الاجمالي

يعد اختلال الهيكل الإنتاجي من السمات الأساسية التي يتصف بها الاقتصاد العراقي، فالتغير في هيكل الإنتاج يعد عاملاً أساسياً في حدوث التغيرات الهيكلية الأخرى في الاقتصاد، ولكون هذا الاختلال يسهم في نقص عرض السلع عن مستوى الطلب المحلي. فهيكّل الإنتاج في الاقتصاد العراقي يتسم بغلبة القطاع الاستخراجي على قطاعي الزراعة، والصناعة، اذ تسهم ثلاث مجموعات من الأنشطة الرئيسية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي هي مجموعة القطاعات السلعية، ومجموعة القطاعات التوزيعية، ومجموعة القطاعات الخدمية، وتتصف هذه الأنشطة بضعف تشابك العلاقات الاقتصادية بين قطاعاتها المختلفة، وهذا ناجم من تعاضم الطبيعة الريعية، وسيطرة القطاع النفطي على القطاعات السلعية الأخرى^(٥). وينجم اساس الاختلال الهيكلي من هيمنة الحكومة على القطاع النفطي ومن ثمّ السيطرة على أهم مصادر النقد الأجنبي، إذ إن لها الأثر الأكبر في تخصيص الموارد بين الاستهلاك، والاستثمار^(٦). والجدول الآتي يوضح نسبة اسهام الأنشطة الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

جدول (١)

تطور إسهم الأنشطة الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

السنوات										
٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
القطاعات										
٢.٩	٣.٣	6.2	3.7	٣.٩	4.1	5.2	5.2	6.9	6.9	الزراعي %
١.٨	٢.٢	2.6	2.1	٢.٣	٢.٢	2.3	2.6	1.3	1.8	الصناعي %
٥٧	٤٥.٥	29.3	41.3	٣٤.٤	٣٣.٨	45.4	43.3	57.8	58	النفطي %
١.٤	١.٦	2.5	2.9	٣.٣	٣	1.8	1.8	0.8	0.8	الكهرباء والماء %

مجلة الجامعة العراقية المجلد (٧٢) العدد (٣) تشرين الاول لسنة ٢٠٢٤

٢.٣	٤.٨	5.2	6.7	٦.٢	٦.٤	6.3	4.3	3.7	1.3	البناء والتشييد %	
65.4	57.4	45.8	56.7	50.1	49.5	61	57.2	70.5	68.8	المجموع	
٨.٧	١٠	10.4	8.6	١١.٥	١٠.٧	5.8	6.5	8	8.3	النقل والمواصلات %	قطاعات توزيعية
٦.١	٦.٨	9	8.6	٩.٤	١١	7.7	7.9	٥.٧	6.1	الجملة والمفرد %	
٠.٦	٠.٧	1.7	2	١.٧	١.٣	1.2	1.1	1.4	1.2	التأمين والمال %	
15.4	17.5	21.1	19.2	22.6	23	14.7	15.5	15.1	15.6	المجموع	
١٩.٢	٢٥.١	33.1	24.1	٢٧.٣	٢٧.٥	24.3	27.3	14.4	15.6	خدمات التنمية %	قطاع الخدمات
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	%GDP	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرات الإحصائية لسنوات متعددة.

من الجدول رقم (١) نلاحظ صدارة القطاع النفطي على القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل الزراعة والصناعة، إذ بلغ إسهامه عام ٢٠٠٤ بحدود (٥٨%) أما القطاع الزراعي فقد بلغ (٦.٩%) والصناعي (١.٨%) لنفس العام، ومن أسباب انخفاض إسهام القطاع الزراعي (٦.٩%) والقطاع الصناعي (١.٨%) هو ان الدولة سمحت بسياسة الاستيراد أو ما يسمى بسياسة (الباب المفتوح) أدت إلى دخول العديد من السلع الأجنبية الرخيصة الثمن وذات الجودة العالية بالتالي لم يستطع المنتج المحلي منافسة هذه السلع الأمر الذي أدى إلى انخفاض إسهامها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. وبعد أزمة عام ٢٠١٤ وما ترتب عليها من انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية إضافة إلى عدم الاستقرار الأمني جراء تنظيمات العصابات الإرهابية، فقد شهد القطاع الصناعي تطور طفيف بنسبة (٢.٣%) قياساً مع عام ٢٠٠٤ (١.٨) هذا التطور البسيط هو بسبب الدعم الذي قدمته الدولة إلى القطاع الصناعي من قروض تخفيض الضرائب إضافة إلى فرض تعرفه كمركية على السلع المستوردة شجع القطاع الصناعي على الإنتاج، أما القطاع الزراعي فقد شكل نسبة إسهام منخفضة بلغت (٥.٢%) قياساً مع عام ٢٠٠٤ إذ بلغت (٦.٩%)، ويعود سبب هذا الانخفاض لشحة المياه فاصبح المزارع لا يستطيع زراعة الأراضي الزراعية إضافة إلى ذلك ارتفاع أسعار الأسمدة والمبيدات أدى إلى انخفاض إسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي^(٧). كما انخفض إسهام القطاع النفطي عام ٢٠١٥ انخفاضاً حاداً بلغ (٣٣.٨%) بسبب الأزمة (المزدوجة)، إذ لم يستطع العراق تصدير النفط عبر منافذها الشمالية لذلك قلت الكميات المصدرة من النفط الخام قياساً بما قبل الحرب بلغ معدل تصدير النفط قرابة (٣.٥) مليون برميل يومياً انخفاض التصدير إلى دون (٢.٥) مليون برميل يومياً فضلاً عن انخفاض أسعار النفط عالمياً أدت إلى انخفاض العوائد النفطية قياساً مع الأعوام السابقة. وزادت إسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ (٦.٢%) في عام ٢٠٢٠ نتيجة تأثير جائحة كوفيد-١٩ والزيادة في الطلب على المنتجات الزراعية كما عززت الحكومة الإنتاج المحلي للحد من اعتمادها على واردات الأغذية وتعزيز الاكتفاء الذاتي وانخفضت أسعار النفط بشكل حاد، مما دفع الحكومة إلى تعزيز الزراعة وتحسين التقنيات والممارسات الزراعية، مما أدى إلى زيادة الإنتاج، وتغيرت عادات استهلاك المستهلكين نحو المزيد من المنتجات الزراعية الصحية، والجدير بالذكر ان انخفاض إسهام القطاع النفطي كان السبب في ارتفاع إسهام القطاع الصناعي في العراق خلال عام ٢٠٢٠^(٨).

٢. تكوين رأس المال الثابت

يعد مؤشر تكوين رأس المال الثابت ذو أهمية كبيرة كونه يشكل عاملاً فعالاً في عملية التنمية الاقتصادية، إذ تكتسب المتغيرات الاقتصادية درجة أهميتها من الدور الذي تمارسه في مستقبل اقتصاد الدولة، وعليه فإن متغير تكوين رأس المال الثابت له أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني كونه يعد مؤشراً اقتصادياً، يعكس حجم القدرات الإنتاجية المتحققة جراء الإضافات السنوية للاصول الثابتة. ويشير رأس المال الثابت إلى المكون المادي الناشئ عن عملية الاستثمار، ويتجسد بصورة رئيسة بالإضافات المتحققة في الموجودات القائمة من المكائن والمعدات والابنية والانشاءات ووسائل النقل وغيرها من العناصر الثابتة المستخدمة في العملية الإنتاجية. وتعد مراحل تكوين رأس المال الثابت ذات صفة استراتيجية تمارس تأثيرها على مجمل النشاط الاقتصادي للبلد^(٩). إذ يمارس دوراً مهماً في توسيع القاعدة الإنتاجية لكافة القطاعات الاقتصادية للبلد على المستوى الجزئي والمستوى الكلي، ويعمل على خلق طاقات إنتاجية جديدة تسهم في نمو الاقتصاد الوطني^(١٠). بعد عام ٢٠٠٣ تعرضت البنى التحتية إلى أعمال تخريب ونهب لكافة الممتلكات العامة، بسبب عدم الاستقرار الأمني، الذي تمثل بوجود أعمال عنف وعمليات إرهابية أدت إلى زعزعة الأمن، والاستقرار داخل البلد، مما أدى إلى دمار البنى التحتية والمنشآت الصناعية وأيضاً خسائر اجتماعية كبيرة، الأمر الذي تسبب في شلل لحركة النشاط الاقتصادي الوطني، وتدهور البنى التحتية للقطاعات الاقتصادية، وفي مقدمتها قطاعي النفط، والصناعة، إذ توقفت معظم المشروعات الصناعية التي تمتلكها الدولة وبالغلة نحو ١٩٢ شركة عامة، وانخفاض كبير في القدرات الإنتاجية النفطية نتيجة لتهالك المنشآت النفطية وحاجتها إلى التطوير والصيانة^(١١). استناداً إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء فقد شهد الاقتصاد العراقي انخفاضاً ملموساً في إجمالي تكوين رأس المال الثابت على رغم من الحاجة الماسة له. فخلال عام ٢٠٠٦ كان إجمالي تكوين رأس المال الثابت يساوي ١٦٩١١ مليار دولار، وهذا القيمة من التراكم الرأسمالي لا تفي بمتطلبات الاقتصاد العراقي الذي يعاني من مشاريع معطلة وبنى تحتية مدمرة جراء عمليات الاحتلال الأمريكي. وعلى الرغم من ارتفاع التكوين الرأسمالي إلى ٣٢٩٤٠ مليار دينار عام ٢٠٠٨ بسبب ارتفاع أسعار النفط، إلا أن تكوين رأس المال الثابت انخفض إلى ١٣٤٧١ مليار دينار بسبب الإزمة المالية التي الفت بأثارها على الاقتصاد العراقي عام ٢٠٠٩. كما أن هذه الزيادات في إجمالي تكوين رأس المال الثابت لا تمثل زيادات حقيقية أي خلق طاقات إنتاجية جديدة بقدر ما هي جانب كبير منها تعويض وتغطية لأثار الدمار المادي والاندثار الفني الذي لحق بالطاقات الإنتاجية التي كانت قائمة فعلاً. وفي عام ٢٠١٠ أخذت أسعار النفط بالارتفاع التدريجي إلى ٩٠ دولار ومن ثم إلى ١٠٢ دولار عام ٢٠١٣، الأمر الذي أدى إلى تحسن في إجمالي تكوين رأس المال الثابت، إذ ارتفع من ٢٦٢٥٢ مليار دينار إلى ٥٥٠٣٦ مليار دينار على التوالي^(١٢). أما اسهام القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت، فقد اتسم بالانخفاض في هذه المرحلة إذ كانت النسب متدنية، بحيث بلغت أعلى نسبة له ٧.٢٪ في عام ٢٠٠٩ نتيجة للزيادة في نشاط قطاعات الانتاج غير الحقيقي (البنوك) وقطاع ملكية دور السكن، إلا أن اسهامه لا يزال ضئيلة وشبه معدوم^(١٣). أما في عام ٢٠١٥ فقد انخفض إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى ٥٠٦٥٠ مليار دينار عما كان عليه عام ٢٠١٤ والذي بلغ ٥٥٨٣٤ مليار دينار ويرجع ذلك إلى تداعيات الحرب مع تنظيم داعش الإرهابي، التي أدت إلى انخفاض الاستثمارات وبشكل كبير خلال السنوات الثلاث من دخول داعش إلى العراق، وخصوصاً في المحافظات الشمالية. فالإنفاق الاستثماري المنخفض يعيق إعادة تأهيل وبناء البنية التحتية للمدارس والمستشفيات والمراكز الصحية بالتزامن مع عدد السكان المتزايدين. واستمر الانخفاض في إجمالي تكوين رأس المال الثابت حتى بعد عام ٢٠١٨ فقد بلغ ٣١٩٤٤ مليار دينار ولم يشهد أي تحسن بسبب انخفاض نسبة ما خصص للإنفاق الاستثماري^(١٤). ويلاحظ من بيانات إجمالي تكوين رأس المال الثابت أن الإضافات الرأسمالية في الاقتصاد العراقي لا يزال يهيمن عليها القطاع العام فكان له الدور المميز فيه، وذلك لامتلاكها القطاع النفطي الذي يعد المصدر الرئيس في الحصول على العملات الأجنبية ومن ثم تستخدم في تمويل الاستثمارات مما يفسر الدور المحور الذي يمارسه القطاع العام^(١٥).

٣. مؤشر البطالة

مؤشر البطالة يعد عنصرًا أساسياً في مؤشرات التنمية الاقتصادية، حيث يُستخدم لتقييم صحة سوق العمل في دولة معينة، ذلك أن ارتفاع معدل البطالة يشير إلى تحديات اقتصادية واجتماعية، مثل انخفاض الإنتاجية وارتفاع معدلات الفقر، بالمقابل انخفاض معدل البطالة يُعزز الاستقرار الاقتصادي ويسهم في تعزيز الدخل الوطني، لذا تعتبر مراقبة وتحليل مؤشر البطالة جزءاً حيوياً في فهم الأوضاع الاقتصادية واتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية. وفي العراق بدأت ظاهرة البطالة بالظهور عندما قامت الإدارة المدنية الأمريكية بتسريح أعداد من الجيش والشرطة والدوائر الأمنية والخدمية والتحاقهم بسوق العمل، استمرت تلك الأعداد بالتزايد وتحديداً بعد حرب الالفية الأولى وما خلفته من تركبات منهكة ومدمرة

مجلة الجامعة العراقية المجلد (٧٢) العدد (٣) تشرين الاول لسنة ٢٠٢٤

ابرزها ارتفاع معدلات البطالة على اثر تدمير وشلل معظم القطاعات الاقتصادية والبنى التحتية وانحلال الجيش بصورة كاملة اجتمعت متكاتفه على تدمير الاستثمارات وتفاقم معدلات البطالة^(١٦) كان لعدم قدرة الاقتصاد العراقي على مواكبة الزيادة الحاصلة في نمو السكان والتي تمثل اغلب القوى العاملة التي تدخل إلى السوق سنوياً وإيجاد فرص عمل لهم، هو نتيجة لتوقف اغلب شركات القطاع العام وتدني الإنتاج الامر الذي تسبب في تسريح اغلب العاملين، فيما عجز القطاع الخاص إلى احتوائهم وتشغيلهم لضعف رأس ماله وهروب الكثير منها إلى الخارج، فضلا عن اعتماد الحكومة العراقية على المنتجات المصنعة في الخارج مما تسبب في نهاية المطاف إلى توقف الصناعات المتوسطة والصغيرة واغلب الصناعات الشعبية التي تستوعب الاعداد الكبيرة من العاملين^(١٧). والجدول (٢) الاتي يوضح ذلك:

جدول (٢)

تطور معدلات البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

السنة	معدلات البطالة %	السنة	معدلات البطالة %
2004	26.8	2013	11.2
2005	17.9	2014	16.6
2006	17.5	2015	13.2
2007	١١.٧	2016	10.8
2008	15.3	2017	13.9
2009	14.1	2018	14.5
2010	12.2	2019	13.8
2011	11.1	2020	18.1
2012	11.9		

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، سنوات متفرقة

أذ يلاحظ من البيانات الواردة في جدول رقم (٢) ان معدلات البطالة في العراق اخذت بالارتفاع التدريجي بعد عام ٢٠٠٤ للأسباب التي وضحتها انفاً، وبعد هذه المدة عمدت الحكومة الى التوسع في الاستخدام في الجهاز الحكومي من خلال بناء القوات المسلحة والقوى الأمنية فأسهمت هذه المؤسسات في توظيف الآلاف من الفئات المتعلمة والمحدودة التعليم على الرغم من عدم كفاءتهم في الأداء الأمني، ساعدت هذه الاجراءات في تراجع معدلات البطالة خلال الاعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ حيث وصلت إلى (١٧.٩-١٧.٥٪) على التوالي مقارنة بعام ٢٠٠٤ التي وصلت فيها معدل البطالة فيها (٢٦.٨٪)، واستمر التوسع في الاستخدام الحكومي خلال الاعوام ٢٠٠٦-٢٠١٢ الى انخفاض البطالة الظاهرة في العراق فقد انخفض معدل البطالة من ١٧.٥٪ الى ١١.٩٪ على التوالي، وبعد عام ٢٠١٤ نتيجة اتباع الدولة سياسة تحديد الاستخدام الحكومي من ناحية وركود النشاط الخاص وعدم امكانية استيعاب الاعداد الداخلة لسوق العمل وتخلخل الازمات المعيشية في المحافظات الشمالية جراء دخول تنظيم داعش الارهابي واستمر المعدل بالانخفاض حتى وصل الى ١٠.٨٪ عام ٢٠١٦، اخذت معدلات البطالة بالارتفاع

التدريجي حتى وصلت الى ١٣.٨٪ عام ٢٠١٧^(١٨). وبعد عام ٢٠١٨ انخفضت معدلات البطالة تدريجياً إلى أن بلغت بحدود (١٣.٨٪)، بسبب دعوة الحكومة

٤. مؤشر التجارة الخارجية

يمارس مؤشر الميزان التجاري دوراً في فهم صحة الاقتصاد لبلد ما وقوة التنافسية على المستوى العالمي، إذ يعكس الفارق بين صادرات البلد واستيراداته، فإذا تفوقت الأولى على الثانية فإنه يشير إلى وجود فائض تجاري ويحصل العكس، إضافة إلى ذلك هو احد المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات ويعطي دلالات واضحة عن مدى قدرة البلد الانتاجية، وقدرته على التصدير والاستيراد وانعكاس ذلك على رصيده من العملات الأجنبية^(١٩). وفي العراق فان هيكل صادراته السلعية تتصف بمحدودية التنوع النسبي، إذ ان السمة الغالبة لطبيعة تلك الصادرات هي المنتجات النفطية، التي تشكل ما نسبته ٩٨٪ من إجمالي الصادرات، والجزء المتبقي من الصادرات السلعية لا يتجاوز ٢٪ من صادرات سلعية غير نفطية. بالمقابل تشكل استيراداته من السلع غير النفطية نسبة كبيرة تصل إلى ٩٠٪ ويرجع السبب في ذلك عدم وجود استراتيجية التنوع الاقتصادي وعجز الجهاز الإنتاجي عن تلبية حاجة الطلب المحلي والجدول الآتي يوضح هيكل الميزان التجاري للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

جدول رقم (٣)

الميزان التجاري		الاستيرادات (M)	الصادرات (X)	السنة	الميزان التجاري		الاستيرادات (M)	الصادرات (X)	السنة
معدل التغير السنوي %	$\frac{X}{M}$				معدل التغير السنوي %	$\frac{X}{M}$			
-27	20,331	68,618	88,949	2014	----	-3,492	21,302	17,810	2004
-105	-940	58,517	57,577	2015	-105	165	23,532	23,697	2005
-389	2,714	44,116	46,830	2016	5,033	8,469	20,892	29,361	2006
456	15,098	48,506	63,604	2017	133	19,752	21,516	41,268	2007
138	35,955	56,876	92,831	2018	43	28,273	33,000	61,273	2008
-54	16,620	72,283	88,903	2019	-88	3,492	38,437	41,929	2009
-123	-3,809	54,722	50,913	2020	145	8,568	43,915	52,483	2010
623	٢٧,٥٥٤	50,707	78,261	٢٠٢١	313	35,423	47,803	83,226	2011
52	41,736	82,935	124,671	2022	-0	35,386	59,006	94,392	2012

					-21	27,962	65,104	93,066	2013
--	--	--	--	--	-----	--------	--------	--------	------

تطور الميزان التجاري العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) مليون دولار

المصدر الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على: unctad stat منظمة التجارة العالمية الاونكتاد

يلاحظ من الجدول رقم (٣) ان الميزان التجاري العراقي شهد عجزاً بلغ (٣,٤٩٤-) في عام ٢٠٠٤ يرجع سبب ذلك إلى انخفاض حجم الصادرات السلعية وبالخصوص النفطية لكون اغلب البنى التحتية للمنشأة النفطية مدمرة جراء حرب الخليج الثالثة، وبعد هذه المدة بدأت الصادرات السلعية بالانتعاش واخذت بالارتفاع التدريجي والتفوق على حجم الاستيرادات فقد ارتفعت عام ٢٠٠٧ من (٤١٢٦٨) مليون دولار إلى (٩٤٣٩٢) مليون دولار في عام ٢٠١٢ جراء زيادة الطاقة الانتاجية والتصديرية للنفط على اعتبار ان الصادرات النفطية تشكل ما يقارب ٩٨٪ من اجمالي الصادرات السلعية وبالتالي فان اغلب العوائد المتحققة من الصادرات السلعية هي عوائد نفطية، لذلك شهد العقد الثاني من القرن الحالي تقلباً كبيراً في حجم قيمة الصادرات السلعية والسبب في ذلك يعود إلى انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية فخلال ازمة عام ٢٠١٥ وانخفاض أسعار النفط شهدت قيمة الصادرات السلعية انخفاضاً كبيراً حيث وصلت إلى (٥٧٥٧٧) مليون دولار واستمر الانخفاض حتى عام (٢٠١٦) مما يدل على اعتماد العراق في صادراته على الصادرات النفطية، بالمقابل شهدت الاستيرادات السلعية تزايداً كبيراً في قيمتها ويرجع السبب في ذلك إلى حاجة الاقتصاد العراقي إلى المزيد من السلع وعدم قدرة المشاريع الصناعية المحلية على سد هذا الطلب نتيجة لعدم كفاءتها وانخفاض جودة منتجاتها، إذ ارتفعت الصادرات من ٣٣ مليار دولار عام ٢٠٠٨ إلى ٦٨٦١٨ مليون دولار عام ٢٠١٤ وارتفعت إلى ٧٢٢٨٣ مليون دولار عام ٢٠١٩ ما يدل على اعتماد العراق بشكل كبير على المنتجات الخارجية في سد احتياجاته نتيجة لضعف القاعدة الإنتاجية وغياب استراتيجية التنوع الاقتصادي.

رابعاً: تحديات التنمية الاقتصادية في العراق واجة التنمية الاقتصادية في العراق مشاكل عديدة ترافقت مع التبدلات السياسية، الامر الذي أدى الى التأثير سلباً في عملية التنمية الاقتصادية بالشكل الذي أدى الى ظهور فجوة كبيرة بين التنمية في العراق والتنمية في الدول الإقليمية، إذ تعد هذه التحديات من أبرز المتغيرات التي تحد من الجهود التنموية وقد تسببت في دمار جهود اجيال من العمل المتواصل في سبيل التطور والرفي. ومن جملة تلك التحديات هي كالاتي:

١. اخفاق خطط التنمية ان عملية رسم السياسات التنموية وتنفيذها تتطلب المرور بثلاث جهات اولاً وزارة التخطيط وذلك من خلال رسم خطة تنموية وتقدير التمويل اللازم لكل قطاع في الاقتصاد من اجل تطويره وصولاً الى تحقيق النمو الذاتي. اما الجهة الثانية فهي وزارة المالية إذ تقوم بتخصيص المبالغ المالية للنفقات الاستثمارية وبحسب قدرتها المالية. اما الجهة الثالثة فهي التي يقع على عاتقها تنفيذ السياسات التنموية سواء اكانت الوزارات المختلفة ام الحكومات المحلية من خلال تنفيذ المشاريع وفق ما هو مخطط وحسب القدرة التمويلية المخصصة. بالإضافة إلى الجهة الساندة والمتمثلة بالجهة التشريعية التي يقع على عاتقها اصدار القوانين واللوائح والتعليمات من اجل تسهيل عمل الجهات ذات الصلة للوصول الى اعلى نسب نجاح^(٢٠) ان غياب هذا التشريع القانوني أسهم في تلك وعدم تنفيذ بعض المشاريع الاستثمارية، كما يعد السبب الرئيس لفشل السياسات والخطط والاستراتيجيات المختلفة هو في عدم تخصيص الموارد اللازمة للاستثمار وايضا نقص الالتزام في تنفيذ هذه الاستثمارات وفي تطبيق القوانين والتشريعات الساندة إذ لا توجد آلية واضحة او وسائل التطبيق اللازمة التي تجعل من الوزارة وسيلة فعالة في التأثير في السياسات وفي تنسيق عمل الوزارات، إذ بقي دور الوزارة محدوداً وغير واضح بالرغم من المهام الواسعة التي يحددها قانون التخطيط، ان غياب مثل هذه الآلية ووسائل فرض عملية التنسيق (سواء في قانون التخطيط او تعليمات تنفيذه) يؤدي الى ان يعتمد دور الوزارة في تنفيذ الخطط والمشاريع على الاسناد السياسي، لذلك فان اغلب خطط التنمية الوطنية التي وضعت لا ترقى كونها اجراءات او قواعد ملزمة التنفيذ بقدر ماهي وليدة الحاجة^(٢١). إذ لا يوجد لهذه الخطط اي صلة في الموازنات العامة، فوثائق وجداول الموازنات لا تشير الى هذه الخطط، ويرجع ذلك لعدم توفر اداة واضحة لإلزام الموازنات بتنفيذ تخصيصات استثمارية فيها تقابل تكاليف قائمة بمشاريع فيما لو كان هناك مثل هذه القائمة. لذلك فان المشاريع الواردة في الموازنة تعتمد على اقتراحات من الوزارات المختلفة تمليها الحاجات الإنية^(٢٢).

٢. الفساد المالي والاداري

تواجه الدول التي تتقشى فيها ظاهرة الفساد صعوبة في اداء وظائفها الاقتصادية المتمثلة في تنفيذ السياسات الاقتصادية وتخصيص الموارد واعادة توزيع السلع والرفاه بين افراد المجتمع، فضلاً عن ان الفساد يحجم من سيادة القانون ويعيق تشكيل حكومة خاضعة للمساءلة، ويفرض الفساد على الدولة قيوداً من خلال وقعه غير المؤاتي على ماليتها العامة فيقلل من ايراداتها العامة ويزيد من حجم الانفاق العام لزيادة فرص التهرب الضريبي ومحاولات الحصول على الاعفاءات الضريبية بالطرق غير المشروعة والمغالاة في رفع تكاليف انشاء المشروعات العامة الامر الذي يتسبب في تبديد مبالغ كبيرة من الإيرادات الحكومية^(٢٣). ان استشراف ظاهرة الفساد في العراق وتشابك حلقاته وترابط آلياته بدرجة لم يسبق لها مثيل أصبح واحداً من المعوقات التي تهدد مسيرة التنمية الاقتصادية، فالواقع يؤكد ان قضايا الفساد الادارية والمالية خلال الاعوام التي تلت عام ٢٠٠٣ تبين مدى توسع هذه الظاهرة في مفاصل الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والادارية كافة، فمنذ عام ٢٠٠٣ اخذ الفساد بأشكاله المختلفة يعيق عمل الحكومة في تحقيق دورها الاقتصادي في توزيع الموارد الاقتصادية نحو القطاعات الانتاجية وكذلك توزيع الدخل والثروة بشكل عادل. وصنف العراق ضمن مؤشر الدول الفاشلة طبقاً لسمات عديدة من بينها: عدم قدرة الحكومة المركزية في هذه الدول على فرض سلطتها على ترابها الوطني وتأمين حدودها أو احتكار هذه المهمة، عدم تمتعها بالشرعية اللازمة للحكم، تقشي الفساد، غياب أو ضعف النظم القانونية فيها وتهديد وحدتها واستقرارها بالانقسامات العرقية والدينية الحادة وقد وضعت هذه السمات في ١٢ مؤشراً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، تتراوح قيمة كل منها بين (٠-١٠)، وكلما حازت الدولة علامات أعلى كلما تصدرت الدول الفاشلة. وما يهمننا هنا هو موقع العراق في سلم الفشل التنموي إذ أن أسوأ ترتيب حصل عليه العراق كان الثاني بعد السودان في عام ٢٠٠٧، أما أفضل ترتيب احتله العراق فقد كان المرتبة ١٣ وذلك في عام ٢٠١٤، ولما كان هذا المؤشر يختزن انجازاً تنموياً طويلاً وليس أنياً، الأمر الذي يكشف عمق الأزمة التنموية التي يمر بها البلد وتدهور في أوضاع التنمية للدولة وتحولها إلى دولة فاشلة أو رخوة، ويعني أن القوانين والقواعد المنظمة لعمل المجتمع والاقتصاد تحمي أغراضها ونتائجها بفعل الفساد المستشري وعدم الالتزام بالقانون، لذا تعجز السياسات عن الإتيان بثمار ايجابية، أو أن تلك الثمار تكون ضئيلة جداً^(٢٤)، لذلك يعد الفساد معوقاً من اكبر معوقات التنمية ويعتبر المسؤول الأول عن ترددي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد، وعن احداث اثارا سيئة ومدمرة على كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بسبب ضعف نظم المساءلة والمحاسبة والمراقبة على المال العام لعدم رسوخ مؤسسات الدولة وانعدام الشفافية في العمليات الحكومية. وهذا ما اثبتته تقارير منظمة الشفافية المهمة بشؤون الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة، اذ بينت اغلب التقارير السنوية خلال الأعوام من ٢٠٠٤ الى عام ٢٠٢٠ ان العراق يقع تسلسله في مراكز متدنية جدا في تلك التقارير بين الدول المشاركة في هذا التقرير وخصوصا خلال السنوات الاخيرة من تلك المدة وبالخصوص عام ٢٠٢٠ هي بحدود المرتبة ١٦٠ من أصل ١٧٩ دولة مشاركة^(٢٥)، أما مؤشر مدركات الفساد فلم يصل فوق درجات فوق المستوى (٢)^(٢٦).

٣. ضعف القطاع الخاص لقد عانى القطاع الخاص قبل عام 2003 من التهميش وعدم ممارسة دوره الحقيقي في النشاط الاقتصادي وبناء الاقتصاد وذلك بسبب سيطرة الدولة على وسائل الانتاج ورغبتها في ادارة دفة النشاط الاقتصادي، فضلا عن حصولها على عوائد ايرادات النفط، مما جعلها المحتكر الرئيس في وضع السياسات الاقتصادية التي تحدد الفرص المتاحة للقطاع الخاص للقيام بنشاطه الاقتصادي في جميع القطاعات الاقتصادية لذلك استمر القطاع الخاص غير قادر على القيام بدوره في التنمية لذلك لجأ القطاع الخاص الى المشاريع ذات الربح السريع والقصيرة الامد^(٢٧) بعد عام ٢٠٠٣ ومع مسير الدولة في طريق الاقتصاد الموجه وتبني نظام الاقتصاد الحر وسعيها في تشجيع القطاع الخاص ومحاوله اعطائه الدور القيادي في ادارة النشاط الاقتصادي، مستهدفة تحويل الاقتصاد المركزي العراقي الى اقتصاد السوق بهدف ايقاف تدهور الوضع الاقتصادي، من خلال توفير مناخ مناسب للقطاع الخاص ليتمكن من ممارسة دوره الجديد بصورة طبيعية وبشكل يضمن حماية الملكية الخاصة من خلال إطار مؤسسي _ قانوني يوسع الحركة في النشاط الاقتصادي^(٢٨).

٤. الاعتماد على النفط ان تحليل بنية الاقتصاد العراقي تكشف عن انه متمحور حول إنتاج وتصدير النفط الخام، ونتيجة لذلك فقد انقسم الاقتصاد إلى اقتصادين منفصلين ومتمايزين، الأول حديث يضم النفط ومشروعاته، والثاني متخلف يضم باقي قطاعات الاقتصاد الوطني. وفي الوقت الذي يولد فيه الأول معظم الناتج المحلي الإجمالي وقيمة الصادرات والإيرادات العامة. وغني عن القول إن هذين الاقتصادين لا يرتبطان بعلاقة وثيقة واختفت الارتباطات الأمامية والخلفية بينهما إلا في حدود توفير الطاقة للقطاع المتخلف وبعض الخدمات الهامشية للقطاع الحديث. تتعكس هذه الظاهرة على الاقتصاد لجهة عدم التنوع في الإنتاج وعدم قدرته على إشباع الطلب المحلي المتزايد من مختلف أنواع السلع والخدمات التي تتصف بالتنوع الشديد بما يفوق قدرة القطاع المتخلف على تلبيتها^(٢٩). إضافة الى ذلك لقد اثر استمرار تبوء القطاع

النفطي مركز الصدارة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي على زيادة حدة التشوّهات في البنيان الاقتصادي وعلى فعاليات الاقتصاد، وعلى الرغم مما قيل حول امكانية التخلص من هيمنة قطاع النفط على الاقتصاد العراقي التي أرفقته وشكلت بذاتها قيودا على العدالة التوزيعية وجعلت من الاقتصاد العراقي تابعا للتقلبات في الأسعار الدولية، الا إن بوادر التخلص من تلك الهيمنة لا تزال غير واضحة. فالعراق لم يتمكن خلال الاعوام التي تلت عام ٢٠٠٣ من إيجاد نوع من التوازن في النمو بالنسبة للقطاعات الأخرى غير النفطية وتحديد القطاعات الزراعي والصناعي فقد تعرض كلاهما الى التدمير والإهمال، وذلك بتأثير سياسة الاستيراد غير المسوغ^(٣٠).

خامسا: فرص تنويع الاقتصاد العراقي وبناء نموذج تنموي

ان بناء انموذج تنموي في العراق في الوقت الحاضر ليس بالامر السهل على المدى القريب، ذلك ان نقل اي تجربة تنموية ناجحة من بلد لآخر لا بد وان تصاحبها بعض المعوقات خلال المدى القصير والمتوسط وذلك لان لكل بلد امكانيات وظروف خاصة به تختلف عن الدول الأخرى، لذلك تم اختيار مجموعة من تجارب تنموية ناجحة لدول معينة من اجل محاكاتها وامكانية تطبيقها في العراق لكونها مرت بظروف مشابهة للظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي من حيث الدمار والتخريب والحروب والنمو السكاني السريع وتراكم الديون الخارجية واللجوء الى الاقتراض من المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتطبيق شروطه. ومن خلال اتباع الخطوات التي أتبعها دول المماثلة في ظروفها للاقتصاد العراقي يمكن الاستفادة من تجاربها التنموية وخبراتها المختلفة في ايجاد نمط التنمية التي يتوافق مع الظروف المحلية وتحقيق فرص ناجحة لنشاط اقتصادي متنوع يكفل تحقيق اكتفاء ذاتي من خلال اتخاذ خطوات ملموسة والاستفادة من الإيجابيات والفوائد التي تحققت في دول العينة واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية في الاستخدامات ذات النفع الاجتماعي وبشكل كفوء. ومن اهم تلك السبل التي تسهم في بناء انموذج تنموي للعراق هي كالاتي:

١. جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ان حركة الاستثمار الأجنبي المباشر تقوم بدور أساسي في بناء اقتصاد الدول وان المتتبع للسياسات التي تجريها الدول وتعديلها كي تكون وجهة في الاستقطاب والتنافس لجذب الاستثمار العالمي يرى مدى أهمية ذلك حيث يمارس الاستثمار الاجنبي دورا مهما في دعم المدخرات المحلية وكمصدر اساس في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال تقليص الفجوة بين الاستثمار المحلي والادخار المحلي ويساعد في زيادة استخدام الموارد المادية والبشرية بشكل كفوء، فضلا عن معالجة العجز في ميزان المدفوعات وذلك بدخول المستثمر الاجنبي في الصناعات التصديرية ذات القدرة التنافسية العالية لاعتماد المستثمرين الاجانب على مستوى تكنولوجيا عال، الامر الذي يؤدي الى زيادة الصادرات وتعزيز ميزان المدفوعات والميزان التجاري من جهة وتوفير ما يحتاجه البلد من السلع الاساسية والتي كانت تلبى عن طريق الاستيراد من جهة اخرى^(٣١). ويهدف نقل تجارب دول العينة الى العراق فقد تم اختيار سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دولتي كوريا الجنوبية ودولة الامارات العربية التي تعد احد سبل النهوض بالاقتصاد، اذ عمدت كلتا الدولتين على تعديل القوانين والتشريعات المتعلقة بالبيئة الاستثمارية لتكون جاذبة من خلال إدخال تعديلات في التشريعات الضريبية بحيث توفر بيئة خالية من الضرائب على الدخل الشخصي والضرائب على أرباح الشركات في العديد من القطاعات، وحركة راس المال، وتشريع قوانين تتعلق بجذب الاستثمار مثل القوانين المتعلقة بالعمالة واستخدام الأراضي، اذ تقدم الإمارات تشريعات تجارية وقوانين استثمارية تشجع الاستثمار الأجنبي، بما في ذلك السماح بملكية أجنبية بنسبة ١٠٠٪ في مناطق محددة وقطاعات معينة. إضافة الى تسهيل إجراءات إنشاء أو التوسع في المنشآت والملكية الفكرية والاتفاقيات الاقتصادية واتفاقيات حماية الاستثمار واتفاقيات التجارة الحرة وغيرها، لما يوفره الاستثمار الأجنبي المباشر من فوائد إلى للبلد المستقبل أو المصدر وذلك بتحويل المعارف ونقل الخبرات والمهارات واتساع دائرة التجارة والتوظيف المالي مما يسهم في زيادة مستوى الإنتاج ودعم القدرات التنافسية والبحث عن أسواق جديدة وخصوصا في ظل الاتفاقيات بين الدول حيث يعتبر الاستثمار الأداة والوسيلة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية للدول.

٢. تحفيز القطاع الخاص يعد القطاع الخاص من القطاعات الاقتصادية التي يعول عليها في تنمية الاقتصاد في البلدان الرأسمالية، لذلك يعد تنويع مصادر الدخل عن طريق تطوير القطاع الخاص وتحفيزه نحو التصدي لعملية التنمية الاقتصادية هو امراً ضرورياً وملحاً كونه يعتبر القطاع القائد الحقيقي لعملية التنمية والتطوير على مستوى العالم اجمع، ويمكن الاستفادة من التجربة التنموية في سنغافورة في تطوير القطاع الخاص والنهوض به في الاقتصاد الى جانب القطاع العام، اذ استطاعت سنغافورة تحقيق نهضة ملحوظة في القطاع الخاص من خلال تطبيق سياسات واستراتيجيات فعالة شملت العديد من الجوانب أهمها إيجاد بيئة الأعمال المحفزة والتي تتميز بالكفاءة والشفافية والتنافسية، فضلا عن ذلك قدمت الحكومة تسهيلات كبيرة لتأسيس الأعمال، مما يقلل من البيروقراطية ويسرع من عملية البدء بالمشاريع التجارية. كما

ساعدت البنية التحتية المتقدمة التي وفرتها الحكومة والمتمثلة بالطرق، الموانئ، والمطارات، بالإضافة إلى شبكات الاتصالات والتكنولوجيا، على تسهيل عمليات الشركات وتشجيع القطاع الخاص. ان تجربة القطاع الخاص في دولة سنغافورة يمكن الاستفادة منها ونقلها الى العراق فعلى الرغم من عدم نجاحه على ادارة النشاط الاقتصادي بسبب بعض المعوقات، الا انه يمكن تطويره بشكل يعمل على تحقيق تطوراً ملحوظاً من خلال رفع اسهامه في الناتج المحلي الإجمالي، لذا لابد من إعطائه اهتماماً متزايداً في إطار فلسفة الاقتصاد الحر، بهدف تهيئته ليصبح ركيزة أساسية للنشاط الاقتصادي وتخفيف العبء عن الموازنة العامة وتنمية وتنويع مصادر الدخل، ولكي يأخذ القطاع الخاص دوره الفاعل في العملية التنموية وتنويع مصادر الدخل لأبد من توفير الظروف المناسبة التي ينشط في إطارها القطاع الخاص وذلك من خلال توفير بيئة ملائمة ومحفزة على المبادرة بشكل يؤثر إيجاباً على مكانته ودوره في النشاط الاقتصادي، كما ان القطاع الخاص يؤدي دوراً رئيساً في عملية الانماء الاقتصادي والاجتماعي من خلال اسهاماته الفعالة في تنشيط الحياة الاقتصادية، ومن ثم في رفع مستويات النمو والإسهام في حل الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى هذا الاساس فإن تطوير مكانة القطاع الخاص وادائه يعد قضية مهمة جداً تركز عليها الخطط والاستراتيجيات الاقتصادية، الامر الذي يعكس تأثيراته الايجابية على الاقتصاد الوطني، لهذا يستدعي فهم آلية عمل القطاع الخاص وقدرته على تحمل مسؤوليته الى جانب القطاع الحكومي في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية الوطنية^(٣٢).

٣. اعتماد سياسات التنويع الاقتصادي يمكن الاستفادة من التجربة التنموية في سنغافورة في تنويع قطاعات الاقتصاد الوطني، اذ اعتمدت آلية تنويع الاقتصاد على عدة استراتيجيات وسياسات رئيسية لتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية، بدلاً من الاعتماد على قطاع واحد أو موارد طبيعية محدودة ومن جملة تلك الاليات هي التنسيق بين السياسات والصرامة في تنفيذها وضرورة التكامل والتنسيق بين السياسات الوطنية فالسياسة الاقتصادية يجب ان تترايط مع السياسة الزراعية والتجارية والصناعية، فجميع هذه السياسات يجب ان تصاغ على اساس انها اجزاء مترابطة مع بعضها البعض ومن اجل تحقيق نهضة اقتصادية وتنموية ينبغي مراقبة تنفيذ جميع هذه السياسات والبرامج الحكومية عن كثب وبشكل منظم، وفرض عقوبات صارمة على كل من يعيق ويعرقل نجاح هذه السياسات. ان هذه الاستراتيجيات مجتمعة سمحت لسنغافورة ببناء اقتصاد قوي ومتنوع قادر على تحمل الصدمات الاقتصادية والمنافسة عالمياً بفاعلية. لذلك أصبحت سياسات التنويع الاقتصادي البديل الملموس للحصول على مصادر تمويل اضافية عن طريق احداث قاعدة انتاجية مستدامة تقود الى تغيير جوهري في هيكل الاستخدام القطاعي للأششطة الاقتصادية بشكل متنوع وقادر على توفير الاستخدام المستديم والمعيشة الكريمة للسكان والتخفيف من حدة الصدمات، وعليه فان نقل هذه التجربة الى الاقتصاد العراقي لتنويع قطاعاته من خلال تطبيق استراتيجيات اقتصادية ذات ترابط مع السياسة الزراعية والتجارية والصناعية لتنويع الهياكل الإنتاجية للبلد يكمن ان يسهم في التخفيف من الاعتماد على مورد واحد في تمويل الموازنة العامة، ذلك ان عملية تنويع القاعدة الاقتصادية تتضمن تطوير القطاعات الاقتصادية المتمثلة بالقطاعات الانتاجية وتشمل قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية، فضلاً عن تطوير القطاعات الخدمية والتوزيعية. اذ يوجد لدى العراق عدة فرص ومصادر طبيعية وبشرية من الممكن ان تؤدي وبشكل فعال الى تعافي الاقتصاد وتطوره ومن ثم الاسهام في تنويعه وتوسيع قاعدته الانتاجية، اذ ان الهدف الاساس للتنويع الاقتصادي في خلق حالة من النمو الاقتصادي المستدام اعتماداً على القدرات الذاتية للاقتصاد الوطني.

٤. تنمية الموارد البشرية عمدت اغلب الدول النامية الى الاهتمام بالموارد البشرية من خلال التركيز على اعطاء اولوية خاصة للتعليم، اذ ان مساهمة الاخير في تحقيق التنمية تتم عن طريق ايجاد قوى بشرية متعلمة في المجتمع، فضلاً عن كونه مصدراً لنمو الانتاجية ورفع معدل الاستثمار^(٣٣). وهذا ما عملت به التجربة التنموية لدولة كورية الجنوبية، اذ استطاعت النهوض براس المال البشري من خلال الاستثمار في التعليم والصحة بهدف تأهيل اليد العاملة فهو المصدر الرئيس الذي يغذي النشاط الاقتصادي بشكل عام والصناعة بشكل خاص وذلك عبر تطبيق سياسات وبرامج متعددة تهدف إلى تحسين قدرات ومهارات القوى العاملة الكورية ومن اهم الجوانب التي اهتمت بها تلك السياسات هي كالاتي:

١. التعليم والتدريب المهني: ركزت الحكومة الكورية على تعزيز نظام التعليم والتدريب المهني لتلبية متطلبات الصناعة المحلية والعالمية. وهذا يشمل توفير برامج تدريبية تقنية ومهنية تساعد الطلاب على اكتساب مهارات محددة تلزم للعمل في قطاعات مختلفة.
٢. تطوير الكفاءات: قامت الحكومة بإطلاق مبادرات لتعزيز الكفاءات الأساسية بين العمال، بما في ذلك القدرات التقنية والإدارية والتفكير الابتكاري، لضمان استمرار تطور القوى العاملة وقدرتها على التكيف مع التغيرات التكنولوجية والاقتصادية.

٣. دعم البحث والتطوير: تشجيع الابتكار والبحث العلمي من خلال الاستثمار في المراكز البحثية والجامعات، وتمويل المشاريع البحثية التي تركز على تطوير تقنيات جديدة وتعزيز القدرة التنافسية للصناعة الكورية.
٤. سياسات دعم التوظيف: تنفيذ سياسات تساعد على زيادة معدلات التوظيف، خصوصاً بين الشباب، من خلال برامج دعم العمل والتدريب الداخلي والخارجي، وتوفير الحوافز للشركات التي تستخدم الخريجين الجدد.
٥. التوافق مع الاحتياجات العالمية: تطوير برامج تعليمية وتدريبية تتوافق مع المعايير العالمية لتسهيل التبادل العمالي والأكاديمي الدولي، وكذلك تعزيز قدرات العمالة الكورية للعمل في بيئات دولية.
٦. المساواة في الفرص: تعمل الحكومة أيضاً على تعزيز المساواة في فرص العمل من خلال تنفيذ سياسات تضمن الفرص المتساوية للنساء والأقليات وغيرهم من الفئات التي قد تواجه التمييز في سوق العمل.

الاستنتاجات

١. اخفاق السياسات الاقتصادية في تجربة التنمية في العراق في تنمية أنشطة غير نفطية لعدم إقامة قاعدة إنتاجية متنوعة، إذ لا توجد برامج متسقة في المجال الاقتصادي تهدف الى تنوع القاعدة الإنتاجية ذات أولوية في التنفيذ وفقاً للاستراتيجيات التي أعدت من قبل الحكومة.
 ٢. يعد تنوع مصادر الدخل وتمويل الانفاق العام في العراق محورياً رئيسياً لاستراتيجيات التنمية الاقتصادية في خطط التنمية الاقتصادية في العراق، إلا ان خصائص الاقتصاد النفطي تتحدى محاولات التنوع، كمصدر رئيس لتمويل الموازنة العامة ومنشأ الفوائض المالية واحتياجات البنك المركزي.
 ٣. ان فشل السياسات والخطط والاستراتيجيات التنموية في الاقتصاد العراقي ترجع الى عدم وجود تخصيص الموارد المالية اللازمة للاستثمار وغياب التشريع القانوني أسهم في تلكو وعدم تنفيذ بعض المشاريع الاستثمارية.
 ٤. ان تفشي ظاهرة الفساد وسوء الادارة الاقتصادية وتجذره في اغلب مفاصل الدولة العراقية عمق الأزمة التنموية التي تواجه الاقتصاد وأدى الى تدهور أوضاع التنمية الاقتصادية ومما ساعد على ذلك هو ارتفاع العوائد النفطية بشكل كبير.
- التوصيات:

١. تعزيز البيئة الاستثمارية في العراق كوسيلة لزيادة جذب الاستثمارات الأجنبية مما يؤدي الى تنشيط الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة.
٢. ضرورة اتخاذ إجراءات سريعة وقضائية بشأن الفساد المالي والإداري لمراجعة العقود المبرمة مع الشركات الأجنبية الموكلة لها تنفيذ المشاريع الاستثمارية وخصوصاً النفطية لمنع هدر الاموال المخصصة لإنشاء المشاريع الاستثمارية.
٣. تفعيل دور القطاع الخاص في العراق من خلال تحسين الاطر والهياكل المالية والادارية والتنظيمية له وتفعيل القوانين ذات العلاقة به وهي قانون الاستثمار وقانون حماية المنتج الوطني، الامر الذي سينعكس في ارتفاع اسهامه في النشاط الاقتصادي.
٤. العمل على تنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية وتنويعها بشكل يساهم في زيادة مصادر الإيرادات للموازنة العامة، وتقليل الاعتماد على عوائد النفط المتقلبة.

(١) علي حاتم القرشي، اقتصاديات التنمية، الطبعة الاولى، حوض الفرات للطبع، النجف الاشرف، العراق، ٢٠١٧، ص٤٨

(٢) عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مطبعة حسن العصرية، بيروت، ٢٠١٤، ص١٣

(٣) ابراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١٩.

(٤) مازن صباح أحمد، أحمد سليم رحيم، وآخرون، سياسات البنوك المركزية في مواجهة صدمة اسعار النفط (٢٠١٤) العراق والجزائر حالتان دراستين، مجلة الدراسات النقدية والمالية، المؤتمر البنك المركزي العراقي.

(٥) عبد الحسين العنبيكي، الاصلاح الاقتصادي في العراق: تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، مركز العراق للدراسات، ص١٦٣.

(٦) المصدر السابق نفسه، ص١٦١.

- (٨) احمد جابر حمادي، رحمن حسن علي، زراعة أشجار النخيل واهميتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة ٢٠٠٥-٢٠٢٠، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٤، العدد، ٤٤، ٢٠٢٢، ص ٣٧٨.
- (٩) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٠-٢٠١٤، ص ٤٤.
- (١٠) سعد عبد نجم و هيفاء يوسف سلمان، تحليل العلاقة السببية بين اجمالي تكوين راس المال الثابت والناتج المحلي الاجمالي للقطاع الزراعي للمدة ١٩٨٠-٢٠١٠، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بغداد، المجلد ١٩، العدد ٧٣، ص ٢٨٣.
- (١١) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الاقتصاد العراقي ٢٠٢٠، بغداد، ٢٠٢١، ص ٥٩.
- (١٢) جمهورية العراق وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، ٢٠١٧، ص ٥١٣.
- (١٣) جمهورية العراق، وزارة التخطيط/ دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، تقرير الاقتصاد العراقي لعام ٢٠١٠، ص ٣١.
- (١٤) جمهورية العراق وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، ٢٠١٩، ص ٥١٣.
- (١٥) وزارة التخطيط العراقية، التقارير السنوية والمجموعة الاحصائية السنوية ٢٠١٩، ص ٥١٣.
- (١٦) عبد الأمير ناصر حسين، رحيم كاظم حسن، البطالة في العراق الاثار والمعالجة (دراسة تحليلية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد ٩، العدد ٣٥، ٢٠٢٠، ص ٢٨٨.
- (١٧) مي حمودي عبدالله، واقع وأسباب البطالة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وسبل معالجتها، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد ٣٧، ٢٠١٣، ص ١٤٤.
- (١٨) علي مرزا، قضايا اقتصادية في العراق ٢٠٠٣-٢٠٢٠ الهيكل الإنتاجي، السياسة المتبعة والازمات الحالية، السياسة المتبعة والازمات الحالية، شبكة الاقتصاديين العراقيين، ص ٢. <http://iraqieconomists.net/ar/>
- (١٩) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الاقتصاد العراقي ٢٠٢٠، بغداد، ص ١٠٣.
- (٢٠) علي شاكر عبد الوهاب، سياسات التنمية الاقتصادية في العراق واشكالية الاعتمادية النفطية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة، ٢٠٢١، ص ٨٧.
- (٢١) علي مرزا، الاقتصاد العراقي: التنمية والازمات، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠١٨، ص ٣٣٩.
- (٢٢) علي مرزا، قضايا اقتصادية في العراق ٢٠٠٣-٢٠٢٠ الهيكل الإنتاجي، السياسة المتبعة والازمات الحالية، ص ١٢.
- (٢٣) حسن لطيف الزبيدي وعاطف لافي السعدون، الفساد جذوره وثماره المرة في العراق، مجلة دراسات اقتصادية، بغداد، ص ٢٩.
- (٢٤) حسن لطيف كاظم الزبيدي فشل التنمية أم تنمية الفشل (نقد مسارات التنمية في العراق والبحث في بدائلها)، التخطيط ص ٤.
- (25) www.icgg.org: transparency international (TI) corruption perception index (cpi).
- (٢٦) يمنح مؤشر مدركات الفساد الدول درجات من صفر الى عشرة على أساس ان الصفر يعني وجود مستويات مرتفعة من الفساد وتعني.
- (٢٧) علي إسماعيل عبد المجيد، تنوع الاقتصاد العراقي (الممكنات والمقترحات)، مجلة جامعة كربلاء العلمية، ٣٧.
- (٢٨) علي عبد الهادي سالم، الخصخصة والإصلاح والتحول الاقتصادي (تصورات إستراتيجية التنمية الاقتصادية في العراق)، المؤتمر العلمي السابع لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٠٥، ص ١٤٣.
- (٢٩) حسن لطيف، الديمقراطية والنفط والتنمية، قراءة في إشكاليات بناء الدولة في العراق، وقائع مؤتمر بيت الحكمة، بناء الدولة بناء العراق، (بغداد: بيت الحكمة) كانون الثاني، ٢٠١٢، ص ١٠.
- (٣٠) احمد جاسم جبار، النفط ومستقبل التنمية الاقتصادية في العراق، النفط ومستقبل التنمية في العراق، دار العارف للطبوعات، ص ٨٩.
- (٣١) سعيد يحيى، الاستثمار الاجنبي المباشر، دار الثراء للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٥، ص ٢٠٠.
- (٣٢) ابراهيم جاسم جبار، علي شاكر عبد الوهاب، مستقبل سياسات التنمية الاقتصادية في العراق في ظل الاعتمادية النفطية، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، العدد ٢٩، ٢٠٢١، ص ٣٨٨.
- (٣٣) عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمن سانية، مصدر سابق، ص ١٣٩.